التنافس الأمريكي الصيني في بحر الصين الجنوبي(دراسة في الطبيعة والابعاد والمغذيات)

الباحث / محمد علي عباس
(ماجستير علوم سياسية /دراسات دولية)
Journalofstudies2019@gmail.com

الملخص :

يعد بحر الصين الجنوبي من أبرز البحار العالمية التي يتمتع بأهمية جيوستراتيجية كبيرة ،لاسيما الدول الكبرى فضلا عن الدول الإقليمية المحيطة بالبحر، تنتج هذه الأهمية من موقعها الجغرافي الذي يربط المحيط الهندي والمحيط الهادئ ،كما له أهمية اقتصادية تتمثل في كونه ممراً بحرياً ، فضلا انه يحتوي احتياطات جيدة من الطاقة ،الأمر الذي نتج عنه مصالح مترسخة في هذه المنطقة للدول الإقليمية إبرازها الصين ،والدول العظمى الولايات المتحدة الأمريكية ،ولعل هذه المصالح تقع ضمن إطار المصالح السياسية والاقتصادية وكذلك الأمنيه .

مما أدى إلى زيادة حدة التنافس بين الطرفين من أجل السيطرة والتوسع داخل المنطقة وحماية مصالح كل طرف لذلك ، اتبعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية طريقتها الخاصة من أجل تأجيج التنافس بينهما.

الكلمات المفتاحية: (التنافس الأمريكي الصيني، بحر الصين الجنوبي).

Chinese Rivalry in the South China Sea

(Study in Nature, Dimensions, and Nutrients)

Researcher / Muhammad Ali Abbas

(Master of Political Science / International Studies)

Abstract :

The South China Sea is one of the most important geographical regions in the world and has great geographical importance, especially the major countries as well as the regional countries surrounding the sea. Good reserves of energy, which resulted in solid interests in this region of the countries of the region highlighted by China and the great powers the United

States of America, and these interests may fall within the framework of political, economic and security interests.

This led to an increase in competition between the two parties to control and expand within the region and protect the interests of each party. Therefore, the USA and China have taken their way to ignite their competition.

Keywords: (American-Chinese rivalry, South China Sea).

المقدمة:

طبيعة المنافسة بين الولايات المتحدة والصين أنها منافسة جغرافية في إقليم معين ، وهو بحر الصين الجنوبي، فعلى الرغم من أن طبيعة التنافس بين الطرفين على مستوى العالم هو تنافس (أيديولوجي ، اقتصادي ، عسكري ، تكنولوجي)، بل وحتى تنافس على الهيمنة والمكانة الدولية، ألا أن طبيعته في بحر الصين الجنوبي هو تنافس جغرافي، وله أبعاد مختلفة منها البعد العسكري والأمني، ولعل هذا التنافس تغذيه عدة عوامل وتعزز استمراره بل وبعضها قد تصل بهذا التنافس إلى مواجهة بين الطرفين، ولعل أبرزها القدرات الاقتصادية المالية التي يمتلكاها الطرفين وقدرتهما على تحمل تكاليف التنافس واستمراره، إلى جانب الإمكانية العسكرية لكل طرف، فضلاً عن أخلاف أساليب القيادة الذي يصعب معه التوصل إلى تفاهمات لتقليل حدة التنافس أو أنهاءه في ظل فقدان الثقة بين الطرفين ، إلى جانب كل ذلك الاختلاف الأيديولوجي.

تنطلق إشكالية الدراسة من تساؤل أساسي هو : بعد تزايد أهمية بحر الصين الجنوبي الجيوستراتيجية وتزايد حدة التنافس بين الولايات المتحدة الامريكية والصين على بحر الصين الجنوبي ، كيف يعزز الطرفان من استمرار التنافس في البحر ؟ وعليه هناك تساؤلات فرعية ماهي طبيعة التنافس بين الطرفين في بحر الصين الجنوبي ؟ وماهي ابعاد التنافس ؟ وماهي مغذيات التنافس ؟ .

اما فرضية الدراسة فهي : من اجل السيطرة على بحر الصين الجنوبي ومن اجل استمرار التنافس فيه استخدم كل طرف اساليبه الخاصة من مغذيات من اجل استمرار تنافسه في بحر الصين الجنوبي ، ومن اجل اثبات فرضية البحث اعتمدنا على المنهج التحليلي من اجل تحليل طبيعة التنافس في بحر الصين الجنوبي .

وبناءً عليه قسمنا البحث الى مبحثين : **المبحث الأول** طبيعة وابعاد التنافس الأمريكي الصيني في بحر الصين الجنوبي وعلى مطلبين ، المطلب الأول طبيعة التنافس، والمطلب الثاني ابعاد التنافس ، **والمبحث الثاني** مغذيات التنافس الأمريكي الصيني في بحر الصين الجنوبي وعلى مطلبين ،المطلب الأول الوفرة المالية والامكانيات العسكرية على تحمل تكاليف التنافس، اما المطلب الثاني هو تضارب أساليب القيادة وفقدان الثقة بين الطرفين والاختلاف الأيديولوجي .

المبحث الأول

طبيعة التنافس الامريكي – الصيني في بحر الصين الجنوبي

تعد طبيعة التنافس الأمريكي – الصيني في بحر الصين الجنوبي، نقطة الانطلاق الأولى لفهم موضوع التنافس بين الطرفين والوقوف على أبعاده ، فالتنافس بين الطرفين في بحر الصيني الجنوبي هو تنافس جغرافي، له أبعاد مختلفة ، تتمثل بالبعدين العسكري والأمني، وفي هذا المطلب سنوضح طبيعة التنافس الأمريكي – الصيني في بحر الصين الجنوبي وتطوره ، فضلاً عن دراسة أبعاد هذا التنافس .

المطلب الأول: طبيعة التنافس الامريكي–الصيني

نعني بكلمة (التنافس) هنا العلاقة العدائية بين دولتين متورطتين في عداء طويل الأمد والمنافسة تتجلى في نزاعات متعددة، واستمرار الخلافات السياسية والتهديد باستخدام القوة [١].

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين ليست خصوماً ، وهناك أبعاد ومظاهر كبيرة ومتعددة للتعاون بين واشنطن وبكين، مع ذلك فالعلاقات الأمريكية

– الصينية تشهد تنافساً، ويتركز التنافس بشكل رئيس في بحر الصين الجنوبي ، الذي يعد نقطة ساخنة رئيسية بين الدولتين [٢].

لم تواجه الولايات المتحدة الأمريكية الصين في ميدان المعركة منذ العام ١٩٥٣ ، ومنذ عام ١٩٧٢ تتمتع كل منهما بعلاقات ودية وتعاونية بشكل عام إلى جانب التوسع الهائل في الاتصالات الاقتصادية والدبلوماسية وكذلك التبادلات العسكرية، مع ذلك ظهرت العديد من القضايا الخلافية إلى جانب خلافات سياسية ، لا سيما بعد الحرب الباردة، وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي حدثت سلسلة من الأزمات السياسية والعسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، أثار كل منهما شبح التصعيد لاستخدام القوة العسكرية، مع ذلك تواصل الولايات المتحدة الأمريكية والصين التعاون في العديد من القضايا والحفاظ على علاقة ودية، على الرغم من انعدام الثقة المتبادل بين الدولتين ، ونظرة كل منهما للأخر على أنه منافس[٣].

في السابق، كانت طبيعة المنطقة ثنائية القطب السائدة ، والتي تتميز بالسيطرة الصينية على البر الرئيسي شرق آسيا والسيطرة الأمريكية على بحر شرق آسيا، بحسب (روس) أن " في بداية هذا القرن، حكمت الصين البر الرئيسي لجنوب شرق آسيا ، بينما حكمت الولايات المتحدة. ومع ذلك، فقد اشتدت المنافسة بين الولايات المتحدة والصين في غرب المحيط الهادئ ، مع ظهور بحر الصين الجنوبي كنقطة محورية، صعود الصين إلى السلطة كقوة بحرية وتوسعها على حساب الولايات المتحدة وعدم استقرارها (هيكل ثنائي القطب) من خلال تحدي السيطرة البحرية الأمريكية في المنطقة ، وخاصة في بحر الصين الجنوبي ، بعد أن أصبحت الولايات المتحدة منشغلة بالقضية. استخدام القوة في كل من أفغانستان والعراق، في غضون ذلك، ركزت الصين على تحديث قوتها العسكرية ، مع إيلاء اهتمام خاص للقوات البحريه (٤).

على الرغم من أن الولايات المتحدة لم تتجاهل قوتها البحرية، إلا أن التطور السريع للجيش الصيني وقدرته على الاقتراب من قدرات الجيش الأمريكي كان مثيراً، وربما كان إدخال عبارة البنتاغون "يشهد على الاعتراف". في الولايات المتحدة حول واقع استراتيجي جديد في غرب المحيط الهادئ، كما يشير إلى القدرة المتزايدة للجيش

الصيني على الحفاظ على الأصول العسكرية المهددة للقوات الأمريكية التي تدخل وتعمل في غرب المحيط الهادئ [٥].

هذا يعني أن بحر الصين الجنوبي أصبح تنافسًا مركزيًا بين الولايات المتحدة والصين، كما بدا في أوائل القرن الحادي والعشرين (عقدة رئيسية في سياسات القوة العالمية). تبنت الصين نهجًا جغرافيًا في جنوب شرق آسيا وبحر الصين الجنوبي ، بينما حذت الولايات المتحدة حذوها. ، وهذا أن دل على شيء فهو يدل على أن طبيعة التنافس بين الطرفين في بحر الصين الجنوبي هو تنافس جيو – سياسي بحري على اعتبار أن بحر الصين الجنوبي منطقة جغرافية مهمة للدولتين[٦] .

ترغب الصين في إنشاء أسطول (المياه الزرقاء) وتوسيع قوتها البحرية تدريجياً في المياه الساحلية إلى ما يسمى بسلسلة الجزر الأولى إلى سلسلة الجزر الثانية وما بعدها ، ويبدو أن (واشنطن) مصممة على الحفاظ على تفوقها المحيطي في جميع أنحاء العالم ومكانتها كحامي رئيسي للمشاعات العالمية (البحار والمحيطات العامة) ، ويبدو أنها تنظر إلى بحر الصين الجنوبي على أنه ساحة صراع للحفاظ على مكانتها البحرية ، في حين لا تطمح بكين إلى هذه الطموحات ألا جزئياً ؛ لأنها تنظر إلى هذه المنطقة البحرية على أنها مجال نفوذ الصين الشرعي ، لكن القوة والتصميم مدفوعان بمنطق التنافس الجيوسياسي مع الولايات المتحدة الأمريكية [٧].

أن لتنافس الجيو– سياسي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في بحر الصين الجنوبي أبعاد متعددة عسكرية وأمنية تتمثل بتوسع وزيادة كل طرف لقدراته العسكرية في البحر لردع الطرف الأخر ، وهذا ما سنوضحه في النقطة التالية تحت عنوان أبعاد التنافس .

المطلب الثاني : أبعاد التنافس الامريكي– الصيني في بحر الصين الجنوبي

عند الحديث عن الأبعاد العسكرية والأمنية في التنافس الأمريكي – الصيني ، لابد من التأكيد على أمر أساس ألا وهو وجود أدرك متبادل ما بين الطرفين بأن الطرف الأخر يمثل تهديداً لأمنه بشكل كبير، فالولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى

الصين بعين القلق والترقب من محاولاتها المستمرة لتحديث جيشها، فضلاً عن سعيها لخلق تواجد عسكري في محيطها الإقليمي لاسيما في بحر الصين الجنوبي ، في المقابل نجد أن الصين تخشى التواجد الأمريكي في بحر الصين الجنوبي [٨].

ولكل من الطرفين أسبابه الخاصة التي توجهه للحفاظ على وجوده العسكري وتوسعه داخل بحر الصين الجنوبي ، فالصين تعد اكبر دولة ساحلية في بحر الصين الجنوبي ولها مصالح مهمة ، أبرزها السيادة الإقليمية ، لذلك فهي تسعى من أجل التحديث المستمر لقدراتها العسكرية ، فضلاً عن ذلك فالصين لديها الرغبة في نصب المزيد من المنصات العسكرية ، في المقابل للولايات المتحدة الأمريكية أيضاً مصالح في بحر الصين الجنوبي أبرزها الحفاظ على حرية الملاحة فيه ومنع سيطرة الصين على هذا البحر، فضلاً عن ذلك فالولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة بالتزامات أمنية مع دول المنطقة، الأمر الذي أستدعى ضرورة تواجد عسكري في المنطقة وفي بحر الصين الجنوبي لتحقيق مصالحها والوفاء بالتزاماتها [٩].

حافظت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على أقوى وجود عسكري في بحر الصين الجنوبي ونفذت مجموعة متنوعة من العمليات العسكرية المعقدة فيه، ولعل هذا يعود لضعف القوات البحرية والجوية الصينية أنداك ، لهذا لم يكن هناك فرص كثيرة للقوات الأمريكية والصينية لمواجهة بعضهما في البحر [١٠].

لم يستمر ذلك طويلاً، فبعد حوالي عقدين من التحديث والتطوير أصبحت الصين أكبر قوة بحرية في أسيا ، فهي تمتلك عدة أساطيل أبرزها (أسطول البحر الشمالي ، أسطول البحر الجنوبي ، وأسطول البحر الشرقي) كما تمتلك أسطول من الغواصات يعد الأكبر في آسيا [١١]، لهذا زاد قلق الولايات المتحدة الأمريكية بشأن القوة الصاعدة للصين ، فقد زادت قدرات الصين بسرعة كبيرة ، وكان تقدم القوات البحرية والجوية مثيراً للأعجاب ، لاسيما في بحر الصين الجنوبي [١٢].

قامت الصين بأنشاء ثكنات عسكرية ومراكز مراقبة وأقمار تجسس، كما قامت ببناء قاعدة عسكرية على جزيرة بالقرب من الساحل الفلبيني ، ولعل هذه التحركات تدل على عزم الصين السيطرة على بحر الصين الجنوبي ونشر قواتها في المياه الجنوبية

لتقوية الادعاءات السيادية داخل بحر الصين الجنوبي ، وفسرت الدول الإقليمية التعاظم الصيني البحري على أنه بمثابة اندفاع نحو الهيمنة العسكرية في بحر الصين الجنوبي (١٣).

بالرغم من أن الصين أتبعت في بداية الأمر سياسة معتدلة داخل بحر الصين الجنوبي ، تتسم بتجنب الدخول في صراعات مع أي طرف والتركيز على استخدام الأداة الدبلوماسية في تسوية الخلافات والنزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي ، ألا أنها تخلت مؤخراً عن هذه السياسة ، فمنذ أواخر العقد الأول من القرن الواحد والعشرين اتخذت شكلاً أكثر صداماً وهذا يمكن إرجاعه إلى عدة أسباب : (١٤)

١. اقتناع الصين بأن هذه السياسية المعتدلة لم تعد فعالة بسبب شروع الدول الأخرى في إستغلال ثروات بحر الصين الجنوبي .
٢. توصل خبراء القانون الصينيون إلى وضع مفاده أن الاستناد إلى مبدأ (الحقوق التاريخية) المكتسبة في القانون الدولي للمطالبة بالسيادة على البحر ، لن يكن ذا فاعلية في ضمان الحقوق الصينية ، وعلى الصين أن تلجأ إلى سياسة فرض الأمر الواقع لتأكيد السيادة الصينية على البحر .

أظهرت الصين استعدادها لاستخدام القوة الصارمة في السعي من أجل تحقيق مصالحها الأمنية في بحر الصين الجنوبي وبالمقابل رحبت الدول الأخرى المطلة على بحر الصين الجنوبي، لاسيما الفلبين بزيادة الوجود العسكري الأمريكي داخل أراضيها، على اعتبار أنها واحدة من الحليفين في معاهدة الدفاع المتبادل للولايات المتحدة الأمريكية في جنوب شرق أسيا (١٥).

فبعد أن استطاعت الصين من خلال تأمين برها فهي تسعى إلى بناء أسطول بحري قوي يساعدها في هذا موقعها البحري، فالصين تسيطر على الساحل الشرقي الأسيوي في المحيط الهادئ، فضلاً عن ذلك فهي تسعى إلى السيطرة الشاملة على بحر الصين الجنوبي ، لذلك عملت على أنشاء أسطول عسكري بحري كبير قادر على مجابهة التهديد الأمريكي في المنطقة(١٦).

قامت كذلك الصين بعمليات تجريف لاستصلاح الأراضي في سبعة شعب مرجانية ومياه ضحلة متنازع عليها، وأنشأت أرصفة جديدة ومهابط طائرات وحاميات عسكرية ورادارات ومدفعيات ساحلية في (جزر سبراتلي) على بعد عدة مئات من الأميال في ساحل البر الرئيسي الصيني، أذ قال الأمريكي (هاري هاريس) قائد أسطول المحيط الهادئ، بأن (الصين كانت تستخدم الجرافات لأنشاء جدار رملي عظيم في بحر الصين الجنوبي) [١٧].

الأمر الذي أثار حفيظة الدول الإقليمية وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية ، مما أدى إلى زيادة حدة التنافس بين الدولتين ، ففي العم ٢٠٠٦ طاردت غواصة صينية حاملة للطائرات الأمريكية (كيتي هوك) من ثم طفت على السطح عندما تعرضت لنيران طوربيد ، وفي تشرين الثاني ٢٠٠٧ منع الصينيون فريق حاملة الطائرات الأمريكية (كيتي هوك) من الدخول إلى (ميناء فيكتوريا) الواقع في (هونغ كونغ) حينما كانت تبحث الحاملة على عن وقت راحة كذلك بسبب الطقس السيء ، وفي مارس ٢٠٠٩ ضايقت مجموعة من سفن بحرية الجيش تابعة للجيش الصيني ، سفينة مراقبة أمريكية عندما كانت تقوم ببعض العمليات المكشوفة على بعد (١٢ ميل) خارج الحدود الإقليمية الصينية في بحر الصين الجنوبي وقامت بمضايقتها[١٨].

تمت الموافقة على الوجود العسكري الأمريكي في بحر الصين الجنوبي من قبل العديد من الدول الآسيوية. لأنها تخشى المد الصيني الكبير، خاصة بعد أن حظرت الصين جميع التدريبات العسكرية في بحر الصين الجنوبي، وأجبرت الصين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية في عام ٢٠١٠.على نقل مناوراتهم المشتركة إلى منطقة أخرى ، بالتحديد بحر اليابان ، الأمر الذي يمثل رسالة صينية واضحة ضد أي أنشطة عسكرية فيها دون أذن مسبق [١٩].

بعد ذلك أنشأت الصين قاعدة بحرية كبيرة في جنوب جزيرة (هاينان) التي تقع وسط بحر الصين الجنوبي وعززتها بمنشآت تحت الأرض حيث تستطيع إيواء عشرين غواصة نووية وتقليدية وإلكترونية، أذ يبدو في بناء هذه القدرات هو أن تكون الصين على استعداد كبير في حالة حصول مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، أضافة

إلى ذلك هناك رغبة صينية في بناء الجيش المعلوماتي والوصول إلى مرحلة تحقيق النصر في حالة دخولها في حرب معلوماتية لذلك فهي تسعى في الاعتماد على النوع وليس الكم [٢٠].

أعلن وزير الدفاع الأمريكي (أشتون كارتر) في أبريل من العام ٢٠١٥ ، أن (مانيلا وواشنطن) سوف ترعا التدريبات العسكرية السنوية بالقرب من (جزر سبراتلي) في بحر الصين الجنوبي، في يوليو من العام نفسه أجرت البحرية الصينية تدريبات على أطلاق النار الحي في بحر الصين الجنوبي والتي شملت أكثر من (١٠٠) سفينة بحرية وعشرات الطائرات والعديد من كتائب أطلاق الصواريخ التابعة لفيلق المدفعية الثاني، فمنذ قيادة (شي جين بينغ) أظهرت الصين بثقة أكثر قدراتها العسكرية في منطقة بحر الصين الجنوبي وعبرت في خطاب السياسة الخارجية عن لهجة تصعيدية بطريقة لم تكن ملحوظة في السنوات السابقة [٢١].

أشارت دراسة صادرة عن مؤسسة راند الأمريكية توصي صناع القرار الأمريكي بأن تتحرك الولايات المتحدة الأمريكية ، عاجلاً أم أجلاً قبل أن يتضاءل موقع القوة الذي تمتلكه في المنطقة إلى حد أبعد من أجل اشراك الصين بشكل بناء عبر مجموعة من نقاط الاشتعال المحتملة ، لاسيما حل قضايا بحر الصين الجنوبي، حيث ترى الدراسة بأنه الصراع الناشئ في بحر الصين الجنوبي أكثر رجوحاً [٢٢].

زادت عمليات الانتشار الأمريكية في بحر الصين الجنوبي فيما بعد مع أجراء تدريبات متعددة لحرية الملاحة بالقرب من الجزر الصين الاصطناعية، كما تم أعادة أنشاء مرافق القواعد الأمريكية في الفلبين وتم أنشاء مرافق رسو بحكم الأمر الواقع في (دانانغ) وسط تقارب متزايد بين الولايات المتحدة الأمريكية وفيتنام أذ قامت مجموعة حاملة للطائرات الأمريكية ، كارل فينسون بزيارة تاريخية مهمة بشكل خاص إلى (دانانغ) في ٢٠١٨ وهي قوة قوية تحمل رسالة لبكين [٢٣].

وافقت موسكو في العام ٢٠١٩، على بيع نظام الدفاع الجوي (S–500) فضلاً عن منظومتها من أجيال (HQ –22 و HQ8) الجديدة التي هي أنظمة دفاع جوي متوسطة وطويلة المدى ، إذ أن حصول الصين على مقاتلات روسية حديثة ومتطورة

والتي دخلت حديثاً إلى الجيش الروسي من طراز (SU-57) ، وهو ما يجعل القواعد الأمامية الأمريكية في المنطقة أكثر ضعفاً في المنطقة ، ويصبح معها الدفاع المبشر عن المصالح الأمريكية في المنطقة أكثر كلفة أو ربما بشكل لا يحتمل ، بالمقابل ستجد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مدفوعة تدريجياً نحو التصعيد الأفقي أو العامودي من أجل الردع [٢٤].

توجهت حاملتان طائرات تابعة للبحرية الأمريكية في يوم الاستقلال الأمريكي الموافق ٤ يوليو ٢٠٢٠ إلى بحر الصين الجنوبي لأجراء تدريبات على الطيران، كما أرسلت البحرية الأمريكية اربع سفن أخرى ، الأمر الذي مثل أكبر أنتشار لأسطول الولايات المتحدة الأمريكية في بحر الصين الجنوبي في السنوات الأخيرة ، في المقابل بدأت بحرية جيش التحرير الشعبي الصيني مناوراتها الخاصة في البحر حيث قامت بنشر القوات البحرية لقيادة مسرح العمليات الجنوبي في بحر الصين لأجراء تدريبات على نطاق واسع [٢٥].

استمر التصعيد ما بين الطرفين (الولايات المتحدة الأمريكية والصين)، فالولايات المتحدة الأمريكية قامت بنشر سفينة هجومية برمائية تابعة للبحرية الأمريكية عرفت باسم (USS America)، بالمقابل قامت الصين بنشر مدمرتين صواريخ موجهة باتجاه البحرية الأمريكية (يو إس إس بانكو هيل) و (يو إس إس باري) إلى جزر باراسيل وسبراتلي المعروفة باسم (شيشا و ناشنشا) باللغة الصينية ، كما أجريت السفن الحربية الأمريكية عمليات حرية الملاحة (Fonops) بهدف تحدي ما تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية نمطاً لمطالبات الصين غير القانونية في المياه الدولية [٢٦].

مما تقدم نرى أن طبيعة التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين هو تنافس جيوبولتيكي يتركز على محاولة كل طرف السيطرة على بحر الصين الجنوبي، ولهذا التنافس أبعاد واضحة تتمثل بالبعد العسكري– الأمني ، فالصين قامت بتطوير قدراتها العسكرية وتوسع سيطرتها على جزر بحر الصين الجنوبي، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً بتكثيف وجودها العسكري في بحر الصين الجنوبي حفاظاً على مصالحها وإيفاءً بالتزاماتها الأمنية لحلفائها في المنطقة ، الأمر الذي خلق تنافس بين

الدولتين ، تصاعد بمرور الوقت، بل حتى الأزمة التي عصفت بالعالم في أواخر العام ٢٠١٩ متمثلة بانتشار (فايروس COVID) (ظهر أول الأمر في الصين لينتشر إلى كافة دول العالم)، لم يكن رادعاً لتهدئة حدة التنافس بين الطرفين في بحر الصبن الجنوبي ، بل على عكس المتوقع استمرت الصين في نشاطاتها في البحر وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية .

وعلى الرغم من التوقعات التي انتشرت في الآونة الأخيرة من احتمال تطور التنافس وحدوث حرب بين الطرفين في بحر الصين الجنوبي، كونها تمثل نقطة المواجهة الأبرز بين الطرفين، ألا أن هناك أيضاً مؤشرات تدل على عدم حدوث ذلك مستندين إلى ما سبق وذكرناه في بداية الموضوع هو التعاون والمصالح المشتركة التي تربط بين الطرفين.

المبحث الثاني

مغذيات التنافس الامريكي – الصيني في بحر الصين الجنوبي

يغذي التنافس الأمريكي – الصيني في بحر الصين الجنوبي عوامل عدة ، لعل أبرزها : **الوفرة المالية** التي يتمتع بها الطرفين، الأمر الذي يمكنها في تحمل أعباء وتكليف التنافس، إلى جانب ذلك **الإمكانيات العسكرية** التي يمتلكها المتنافسين ، بالتالي أمكانية أدامة التنافس بينهما، كذلك تضارب أساليب القيادة وفقدان الثقة بين الطرفين ليصعب معه التوصل إلى تفاهم وتعاون يخفف حدة التنافس ، أخيراً **الاختلاف الإيديولوجي** الذي يعد أحد مغذيات التنافس بين الطرفين ، وسنوضح ذلك فيما يلي :

المطلب الأول : الوفرة المالية والامكانيات العسكرية والقدرة على تحمل تكاليف التنافس

بحسب (روبرت غلبين) في كتابه (الحرب والتغيير) فأن تكاليف الهيمنة تتزايد بمرور الوقت ، وفي ظل تناقص الإيرادات تتراجع ربحية الإمبراطورية أو القوة المهيمنة ، وبالتالي ظهور أعباء مالية حادة على القوى المهيمنة ، فتكاليف الجيوش والبحريات

والحروب الخارجية جميعها نفقات غير إنتاجية ، وتشكل استنزافاً لميزان المدفوعات ، الأمر الذي يحتاج إلى فائض اقتصادي أي وفرة مالية وامتلاك العملة الصعبة ، وانعدام الوفرة المالية يعني تقويض الموقف الاقتصادي والعسكري للقوة المهيمنة [٢٧]، ولعل حل هذه المشكلة هو زيادة الضرائب الداخلية وجباية الإتاوة من الدول الأخرى للحصول على مزيد من الموارد لتلبية تكاليف السيطرة وبقاء الوضع على ما هو عليه [٢٨].

يعني هذا أن القوى المهيمنة يجب أن تمتلك وفرة مالية اقتصادية للحفاظ على مكانتها وسيطرتها، ولعل ما سبق، لاسيما الحل الثاني ينطبق على الولايات المتحدة الدولة الأقوى اقتصادياً على مستوى العالم ، فضلاً عن كونها تمثل الدولة العظمى المهيمنة في ظل نظام أحادي القطبية [٢٩]،وعلى الرغم من الإمكانات الاقتصادية للولايات المتحدة ، إلا أنها تمتلك احتياطيات تقدر بـ (١٥٣) مليار دولار [٣٠]. الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة في عام ٢٠١٩ما يقارب (٢١,٤) تريليون دولار وفق إحصائيات البنك الدولي [٣١]، فضلاً عن ذلك تعاني الولايات المتحدة من عجز في الميزان التجاري وصل إلى (١٨,٩%) في لعام ٢٠٢٠ [٣٢]، لذلك تتبع الولايات المتحدة الأمريكية سياسة تقاسم التكاليف (تكاليف الحفاظ على الهيمنة العالمية)، ففي منطقة بحر الصين الجنوبي عمل الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) على تقاسم تكاليف وجودها في المنطقة مع حلفائها التي تعمل على حمايتهم [٣٣].

أن الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً لذلك تمتلك القدرة المالية التي تمكنها من استمرار تنافسها مع الصين، بل وتدعمها الدول الإقليمية في تحمل أعباء وتكاليف هذا التنافس .

أما بالنسبة للصين فقد أصبح واضحاً أن الصعود الاقتصادي الصيني المتسارع حقق نمو اقتصادي مرتفع ومتواصل منذ ثمانينيات القرن الماضي بل وتمثل الدولة الأكثر نمواً على المستوى العالمي ، الأمر الذي مكنها من أن تصبح الاقتصاد الثاني في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية [٣٤]، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين في العام ٢٠١٩ بالقيمة الاسمية للدولار الأمريكي (١٤,٣) تريليون دولار وفق

إحصائيات البنك الدولي [٣٥]، وتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن الصين تفوقت على الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد في العالم في عام ٢٠١٤ على أساس تعادل القوة الشرائية، وارتفعت حصة الصين من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من (٢,٣%) عام ١٩٨٠ إلى (١٨,٣%) في عام ٢٠١٧، ويتوقع صندوق النقد الدولي بأن الاقتصاد الصيني سيكون أكبر بنسبة (٤٦,٦%) من الاقتصاد الأمريكي بحلول العام ٢٠٢٢[٣٦].

تمتلك الصين فضلاً عن ذلك فائض تجاري يقدر بـ(٤٨٩,٢) مليار دولار في العام ٢٠١٧ فالصادرات قدرت (٢,٢٧٩) مليار دولار ، والواردات (١,٧٩٠) مليار دولار [٣٧]، وتمتلك الصين أكبر احتياط نقدي على مستوى العالم والذي وصل (٣,١) ترليون دولار في العام ٢٠١٩ ، ولعل هذا الحجم الكبير من الوفرة المالية التي تمتلكها الصين دعم سياستها القائمة على التوسع في بحر الصين الجنوبي [٣٨].

أن هذه الوفرة تمكنها أيضاً من تحمل تكاليف التنافس بل وحتى تكاليف الصدام في حالة حدوثه بين الطرفين في بحر الصين الجنوبي .

وبناءً عليه يمكن القول أن الدولتين تمتلك القدرة على تحمل تكاليف وأعباء التنافس في المنطقة، بغض النظر على الوسائل التي تتبعه كل دولة لتحقيق الوفرة المالية .

اما من ناحية الإمكانيات العسكرية تعد الإمكانيات العسكري المتاحة لكل كل دولة مقوم من المقومات المهمة ما يزيد المنافسة الشرسة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية هو القدرات والموارد العسكرية والمواد والموارد المتاحة للدولة في أي وقت. ، ولعل رغبة الصين في رفض الهيمنة الأمريكية، أضافة إلى التضخم السكاني، ومساحتها الواسعة وطول الحدود ، فضلاً عن وجودها في مواقع جيوستراتيجية حساسة ، كل هذه حتمت على الصين بناء قوة عسكرية استراتيجية تحافظ على مكتسباتها ومكانتها الإقليمية والدولية [٣٩].

أن الرؤية الصينية لتطوير قدراتها العسكرية تنطلق من سعيها لإنشاء تواجد ثابت في منطقة آسيا الباسيفيك لاسيما في بحر الصين الجنوبي ، والتأكيد على أنها

قوة إقليمية ذات أهمية ويجب أن تؤخذ في الحسبان عند إقامة أي ترتيبات أمنية وبالشكل الذي يضمن لاقتصادها بيئة أمنية مستقرة ، وانطلقت تلك الرؤية أيضاً بطريق موازٍ لتنمية العلاقات مع دول المنطقة (٤٠).

أحتلت الصين المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية من حيث القوة العسكرية وفق إحصائيات عام ٢٠٢١ ، وتقدر ميزانيتها الدفاعية بـ(١٧٨) مليار دولار عام ٢٠٢١ (٤١)، فبالنسبة **للقوات البرية** فيعد الجيش الصيني من أكبر الجيوش في العالم من حيث العدد أذ يقدر بما يقارب (٤,٦) مليون جندي ، عدد الأشخاص الناشطين منهم (٢,١)، أما الاحتياطي فهو (٥٠٠) الف جندي ، ووصل عدد دبابات القتال إلى(٣,٢٠٥) ، و (٣٥,٠٠٠ مدرعة) ، و (١,٩٧٠) مدفعية ذاتية الدفع ، (٢,٢٥٠) أجهزة قاذفات الصواريخ (٤٢).

أما بالنسبة **للقوة البحرية** فقد سعت الصين إلى بناء استراتيجيتها البحرية التي تتضمن كيفية التعامل مع الأزمات المحتملة لتعيد أمجاد الماضي والإبحار نحو المستقبل ؛ لأن بناء قوة بحرية ذات تأثير كبير في ميزان القوة العسكرية الدولية لا تنحصر بمعناها الضيق في أسطول بحري يجوب في المياه فقط بل تتضمن أربعة عناصر رئيسة هي (الموانئ البحرية، الأسطول التجاري، الثروة الاقتصادية البحرية، القوات البحرية)، فاذا كانت القوات البحرية ضعيفة فمن الطبيعي أن تصبح الثروة الاقتصادية البحرية شغل شاغل الدول المجاورة ويصبح الأسطول التجاري مهدد وتبقى الموانئ بدون حماية وتضيع فوائدها الاستراتيجية (٤٣).

ويقدر اهتمام الصين لسلاحها البحري الذي بلغ تعداده حوالي (٢٣٥٠٠٠) الف عنصرا، بما في ذلك طيران البحرية و(٧٠٠٠) الف من مشاة البحرية يضاف إلى ذلك نحو (٣٥٠٠٠٠) الف من الاحتياط ، وعدد السفن الحربية (١٣٥) بما في ذلك (٢ حاملة طائرات ، ٤ غواصات للصواريخ البالستية و ٥ غواصات نووية هجومية) (٤٤)، وفي عام ٢٠٢١ وصلت القدرات البحرية للصين إلى: (٧٧٧ حاملات الطائرات ٢، والسفن ٢٢٠ ، والمدمرات ٥٠ أما الغواصات فهي ٧٩ ، والدورية ١٢٣، وحزام الألغام ٣٦)(٤٥).

شهدت **القوة الجوية** الصينية تطوراً ، فالصين تمتلك أكثر من (٧٠٠) طائرة مقاتلة مهيأة أساساً للعمليات العسكرية في مجال محدود، ورغم أن العديد من الطائرات قد تم التخلي عنها أو تم تحديثها، إلا أن الطائرات الجديدة تشكل نسبة عالية من مجموع القوة الجوية الصينية، وتواصل الصين شراء مقاتلات جديدة من روسيا وذلك بموجب اتفاقية مبرمة مع روسيا، ويصل عدد القوة العسكرية الجوية الصينية (١,٣٠٠.٠٠٠ مليون ، وعدد الطائرات المقاتلة ٢٣٠٠ منها ٦٥٠ ضمن الجيل الرابع) [٤٦]، وفي عام ٢٠٢١ أشارت الإحصائيات إلى أن مجموع قوى الطائرات للصين هي (٣,٠٣٥) ، وتشكل (المقاتلات ١,١٢٥ منها والهجومية : ١,٥٢٧)، ومجموعة قوة المروحية (٩٠٢) منها (٣٢٧ هليكوبتر هجومية) ، فضلاً عن (٣) أساطيل ناقلات [٤٧].

تعمل الصين على تطوير قدراتها العسكرية وتقليل الاعتماد على الأسلحة المستوردة من الخارج ، فقد خصصت مصادر مالية وغير مالية (علماء ومهندسين) ومصانع لإنتاج الأسلحة في الصين [٤٨]، أذ تمكنت من تطوير صواريخ بالستية مضادة للسفن متوسطة المدى قادرة على اختراق حاملات الطائرات الأمريكية التي تتواجد داخل المنطقة ، كذلك صواريخ مجهزة برؤوس متعددة تصل إلى ٩٠٠ ميل وبأنظمة محمولة قادرة على العمل على متن سفن حربية [٤٩].

تمتلك الصين من ناحية القوة النووية واحدة من اقوى ثلاث قوى نووية في العالم ، وسعيها لامتلاك الأسلحة النووية لسببين رئيسيين : يتمثل **الأول** في دعم وإسناد أهدافها السياسية الإقليمية في أسيا، **والثاني** يتمثل في سعيها لتحقيق قابلية ردع نووي جزئي يمنع موسكو أو واشنطن من مهاجمة أراضيها ، واهم مكونات الترسانة النووية الصينية (صواريخ باليستية عابرة للقارات ، صواريخ باليستية متوسطة المدى ، غواصات نووية) [٥٠].

أما بالنسبة **للولايات المتحدة الأمريكية** ، فهي القوة العالمية ولها مصالح عالمية ، فجيشها مكلف أولاً وقبل كل شيء بالدفاع عن البلاد من الهجوم ، علاوة على ذلك فهي مكلفة بالدفاع عن مصالحها وحلفائها في الخارج ، لأمر الذي يقتضي

بضرورة تطوير القدرات العسكرية الأمريكية للحفاظ على موقعها وهيمنتها على العالم [٥١]، فقد تم تصنيفها في العام ٢٠٢١ على أنها الدولة القوى في العالم من الناحية العسكرية من بين ١٣٨ دولة ضمن التصنيف ، فقوتها العسكرية تتميز بقدرتها الكمية والنوعية وبما يمكنها من الاحتفاظ بتفوقها في النظام الدولي ، وتقدر ميزانية الدفاع الأمريكية بـ(٧٤٠,٥) مليار دولار، ترتبط القدرة العسكرية الأمريكية عادة بالحجم الإجمالي للجيش الأمريكي ، حيث تبلغ حوالي (٢٤٥،٢ مليون جندي) ، موزعة على أنواع مختلفة معروفة من الجيش وكمية كبيرة من المعدات العسكرية (٦١٠٠ دبابة)، (٤٠,٠٠٠ مركبة مصفحة) (١٥٠٠ مدفعية ذاتية الدفع) (١٣٤٠ مدفعية سحب) (١,٣٦٥ أجهزة عرض صواريخ) [٥٢].

القوات البحرية : فتقدر (٣٦,١٠٠) ألف من مشاة البحرية منتشرين في جميع أنحاء العلم و(١١,٠٠٠) الف من مشاة البحرية يخدمون على متن السفن[٥٣]، وتقدر المعدات البحرية بأجمالي(٤٩٠) وحدة ، مقسمة على لنحو الآتي (١١ حاملة طائرات) (١٠ حاملة طائرات هليكوبتر) (٩٢ مدمرة) ، (٢١ كورفيت) ، (٦٨ غواصة ، منها ١٤ غواصات الصواريخ البالستية ، و٥٢ غواصة هجومية ، ٤ غواصات صاروخية موجهة) ، (١٣ دورية) ، (٨ حزام الألغام) ، (٩١ مقاتلات كبيرة ، و ٣٢ صغيرة) (٣٣ سفينة حربية برمائية) (٣٠ قوة لوجستية قتالية) ، (٣٢ قيادة ودعم) [٥٤]

بالإضافة إلى البحرية ، تمتلك الولايات المتحدة قوة جوية ، أذ تتمثل القوة الكلية بـ(١٣٢٣٣ الف) ، وعدد المقاتلون(١,٩٥٦ ، ٦٢٥) أسطول نقل ،(٥,٤٣٦) الألف طائرة هيلكوبتر ، فضلاً عن (٩٠٤) طائرة هليكوبتر هجومية [٥٥].

تمتلك ايضاً **قوة نووية** أذ تحتل المرتبة الأولى على مستوى العالم في حجم القدرات النووية على مستوى الكمي ، وعلى المستوى النوعي المتطور لهذه الأسلحة [٥٦]، أذ أنها تحتفظ بأكبر عدد من الرؤوس النووية التي يصل عددها إلى ما يقارب (٥٨٠٠ رأس نووي) ، مع وجود أكثر من(٣٨٠٠) رأس حربي نشط ، و(٢٠٠٠) رأس حربي أخر تنتظر التفكيك بموجب معاهدة تحفيض الأسلحة الاستراتيجية لعام

٢٠١٠ ، كما أن لديها أكبر عدد من الغواصات النووية في العالم (٥٠٠ باخرة ذرية). كما يتوفر (٤٠٠ صاروخ باليستي عابر للقارات) [٥٧]، كما تمتلك ما يقارب(١,٣٧٣) رأساً نووياً استراتيجيا منشراً على(٦٥٥) صاروخاً باليستياً عابر للقارات [٥٨].

بالإضافة إلى ذلك، هناك قواعد عسكرية أمريكية حول العالم وصل عددها إلى (٨٠٠) قاعدة عسكرية في العام ٢٠١٨ فلديها قواعد في : (الشرق الأوسط ، أوروبا ، أفريقيا ، وآسيا الباسيفيك) بما في ذلك بحر الصين الجنوبي والدول المجاورة له [٥٩].

وبناءً عليه، تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بقدرات عسكرية متفوقة بجميع أنواعها (في البر، والبحر، والجو، والنووي).، ولها أنتشار واسع في جميع أنحاء العالم ، الأمر الذي يمكنها في استمرار تنافسها مع الصين بل وكذلك الدخول في مواجهة أذا تطلب الأمر للحفاظ على مكانتها و سيطرتها على بحر الصين الجنوبي.

المطلب الثاني : تضارب أساليب القيادة وفقدان الثقة بين الطرفين والاختلاف الأيديولوجي

تحدد أساليب القيادة ممرات العمل المفتوحة للفاعلين، مع مراعات الظروف المؤسسية والسياسية، أذ تختلف أساليب القيادة في كل من امريكا والصين ، فمن المنظور الصيني ، أن (ترامب) غير موثوق به شخصياً ولا يمكن التنبؤ بردود أفعاله إلى حد كبير ، ومع ذلك ، فإن أمريكا ترى أسلوب الرئيس الصيني في القيادة (شي جين بينغ) متحفظاً مع تركيزه الكبير للسلطة ، وسيطرته الداخلية القوية ، ومساره الاقتصادي الذي يُنظر أليه على أنه توسعي، في ضوء مركزية السلطة وإضفاء الطابع الشخصي عليها في مجال السياسة الخارجية [٦٠].

(ترامب) إنه يرى الصين كخصم استراتيجي في التجارة ودور مفيد في قضايا محددة مثل كوريا الشمالية ، لكن المعيار الحاسم دائمًا هو السياسة الداخلية للولايات المتحدة ، التي ترى الصين على أنها "قوة تنافسية".السعي إلى تشكيل عالم يتعارض مع قيم ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، وإزالته وإعادة هيكلة النظام العالمي؛ونتيجة لذلك يتبع (ترامب) نهجاً موجهاً بقوة للعلاقات الثنائية ومصمماً لمفهوم (عقد الصفقات)، وهذا يؤكد الرفض المرغوب سياسياً للصيغ المتعددة الأطراف ، كما أن

أسلوبه في الاتصال غير المقيد والجاذبية العاطفية القوية لسياسته لا يتوافقان مع آداب السلوك الصينية ويخلقان حالة من القلق ، لاسيما عندما تجد الصين نفسها منغمسة في الحملات الانتخابية الأمريكية ، فمن وجهة النظر الصينية يعد هذا عدم احترام لعادت العلاقات الدولية وشخصياً تجاه الرئيس (شي جين)، إلى جانب ذلك فأن (ترامب) يعرض مواقفه بطريقة تصادمية تتخلله التهديدات ، فمحاولة (ترامب) لفرض الامتثال من خلال العقوبات التجارية أدت إلى رد فعل قاس من نظيره الصيني[٦١].

إما الرئيس الصيني (شي جين بينغ) فهو مستعد لتحمل مخاطر معينة في العلاقات الدولية ، حتى لو كان هذا ينطوي على الوقوف في وجه الولايات المتحدة ، من خلال توجيه الثقة الوطنية التي ينشرها بنفسه، كما يشير نشاط (شي جين) في السياسة الخارجية والتفاعلات المكثفة مع الدول الأخرى إلى تغيير واضح في المسار عن سلفه ، وهذا يعني انحراف (دبلوماسيته الرئيسية ذات الخصائص الصينية) عن المذاهب السابقة للسياسة الخارجية الحذرة وغير المرئية تقريباً ، وبدلاً من ذلك تتتبع دور قيادي واضح بما في ذلك دور أكبر في الشؤون الدولية ، فالرئيس الصيني يرغب في رؤية أكبر ومكانة دولية معززة لبلاده [٦٢].

وبناءً عليه فأن اصطدام أساليب القيادة جزء لا يتجزأ من المنافسة الاستراتيجية بل ويزيد حدة التنافس، وصدام هذه الأساليب المتعارضة لا يخلق أو يعمق النزاعات في العلاقة المباشرة فحسب ، بل يقوض أيضاً أساس الثقة بين الدولتين ، ويخلق سياقاً غير ملائم يجعل من الصعب إيجاد حلول قابلة للتطبيق للقضايا الشاملة والمشكلات العالمية كحماية المناخ أو الحد من التسلح ، ويقلل كذلك من فرص الوصول إلى أتفاق أو تعاون بين الطرفين لتخفيف حدة التنافس أو أنهاءه .

اما من ناحية الاختلاف الأيديولوجي تختلف الولايات المتحدة والصين أيديولوجياً ، ولا نبالغ أن قلنا أن المنافسة بين الدولتين ستكون أقل حدة وعواقبها أقل وطأة لو كانت الدولتين متشابهتين أيديولوجياً ، وأن التنافس سيكون أقل تهديداً أذا كانت الصين ديمقراطية ليبرالية ، وهذا يعني أن التنافس على المكانة والسلطة بين الدولتين يُغديه عداء أيديولوجي ، وبطبيعة الحال ، كان وضع حقوق الأنسان في

الصين دائماً مصدر توتر في العلاقات الصينية الأمريكية ، ولكن طالما لم ينظر إلى صعود الصين على أنه تحدٍ عالمي ، وطالما كان هناك أمل في أن تتحرر الصين ، لم ينظر إليها على أنها خصم أيديولوجي في الولايات المتحدة ، ولكن من المنظور الصيني ، كان البعد الأيديولوجي دائمًا أكثر بروزًا لأن الأفكار الغربية عن الديمقراطية الليبرالية وحرية التعبير تهدد الهيمنة الأيديولوجية للحزب الشيوعي(٦٣).

تعتبر الولايات المتحدة الصين تهديدًا وجوديًا للولايات المتحدة والنظام العالمي، أذ صور (ستيفن بانون) مستشار (ترامب) السابق الصين على أنها "الشمولية سريعة العسكرة ، تمثل أكبر تهديد وجودي يواجه الولايات المتحدة الأمريكية على الإطلاق" (٦٤).

وصفت ايضاً أجهزة الاستخبارات الأميركية العلاقة مع الصين بأنها (مواجهة أيديولوجية عالمية) ، ورأى التقرير السنوي للاستخبارات الأمريكية بعنوان (تقييم التهديد في العالم) الذي نشره مدير أجهزة الاستخبارات الأميركية (دان كوتس) أن الصين تسعى لإشاعة (رأسمالية مستبدة) في مواجهة الليبرالية الديموقراطية للغرب، في خطاب يذكر بعقود من الحرب الباردة ، وقال التقرير إن: "القادة الصينيين سيسعون بشكل متزايد لفرض النموذج الصيني من الرأسمالية المستبدة كبديل عن الأمريكي"، وأضاف التقرير أن "المعركة الإيديولوجية المقبلة" ستشهد "مرحلة من تزايد نشاط السياسة الخارجية الصينية ونظرة صينية إلى العالم تربط رؤية الصين الداخلية برؤيتها الدولية" بما فيها الفكرة القائلة إن الأنظمة المستبدة المراعية للأسواق أكثر تفوقاً ، الأمر الذي يمثل نقطة معززة للتنافس بين الدولتين الذي يتجسد جغرافياً في بحر الصين الجنوبي، واقتصادياً بالحرب التجارية(٦٥) .

مما سبق، "يمكن القول أن هناك مغذيات تعزز المنافسة بين (الولايات المتحدة الأمريكيةوالصين)"، وإطالة أمده، وقد تكون في المستقبل دافعاً ومعززاً لحدوث تصام بين الدولتين في بحر الصين الجنوبي، فالقدرة المالية والإمكانيات العسكرية تعين كلا الطرفين على لعب دور المنافس في المنطقة، كذلك انعدام الثقة بين صانعي القرار

السياسي في كلا الدولتين بسبب اختلاف أساليب القيادة، نتج عنه استمرار التنافس وتصاعد حدته في السنوات الأخيرة .